يفترض ان تحصل ضريبة العشر بنسبة ١٠ ٪ على الحبوب او المحاصيل الزراعية • ثم زيدت الى ٥ر١٢ ٪ ، لكن الحكومة المركزية في فترة تفسخها بشديد (ولا سيما في نهاية القرن التاسع عشر) لم تكن تجبيها مباشرة، بل تعهد بها الى الملتزمين • ويقول اوليفانت الذي زار شرقي الاردن عام ١٨٧٩ ان الحكومة كانت تطرح في المزاد العلني قيمة الضريبة التي تترتب على قرية من القرى ، فيبادر المضاربون للمزايدة ، ويأخذون على عاتقهم دفع مبلغ معين عن مجموعة من القرى • وعندما يحصل الملتزم الضريبة من الفلاحين يحصل على ما يساوي ٣٠٪ من قيمة المحاصيل بدلا من قيمة ١٠٪ وهو مقدار الضريبة الحقيقي • ووصف اوليفانت هؤلاء الملتزمين بانهم من اصحاب النفوذ لدى الحكام الاتراك المحليين الذين يشركونهم في اقتسام الغنائم • ويعينون عددا من رجال الضابطة لمرافقة الملتزم اثناء التحصيل « فيهبط على القرى كما تهبط الطيور الجوارح على الفريسة » (١٦) • هكذا . فهناك حصة هامة اخرى من الناتج تتحول الى جيوب الملتزمين •

فضلا عما مر تتحقق عمليا عدة اقتطاعات اخرى تتفاوت وتتنوع اشكالها واسماؤها تبعا للمنطقة والظروف فهناك حيز من الفائض يذهب لاطعام الجنود ولعلف خيولهم • ويقول بيركهارت ان شيخ القرية يجبي لنفسه حصة خاصة من كل فلاح حسب مساحة ارضه للانفاق على ضيافة الجنود • واذا ما زاد عددهم عن قدرة المضافة يوزعون على دور الفلاحين• فيرهقونهم بطلب ذبح الذبائح وينهبون ما يحلوا لهم من بيوت مضيفيهم (١٧) ويشير بيركهارت الى ضريبة الطوارىء ، هذه الضريبة التي يتقاسمها الباشا وحكام المناطق وشيوخ القرى فتعتصر الفلاح الى درجة تضطر معها امراته لبيع اقراطها واساورها او يضطر هو لبيع ماشيته وبذاره (١٨) •

هناك اراض واسعة في غور الاردن كانت تقع تحت اسم الاراضي المدورة وكانت من قبل اراضي اميرية ينتفع بزراعتها الفلاحون ، الا ان تعرضها لهجمات البدو واجتياح مزروعاتها دفع سكانها الى نقل املاكهم الى املاك السلطان العثماني لحمايتها من تعديات البدو واصبحوا بمثابة شركائه في الارض• المهم بالنسبة لنا هو ان اصحاب هذه الاراضي كانوا مضطرين الى دفع

---

(١٦) راجع لورنس اوليفانت : «ارض جلعاد» ، الترجمة المقتبسة من سليمان موسى في «في ربوع الاردن ، من مشاهدات الرحالة ١٨٧٥ ـ ١٩٠٥» ، (عمان ، ١٩٧٤) ، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ وص ١٥١ ـ ١٥٢ •

(١٧) راجع بيركهارت ، المصدر المشار اليه انفا ، ص ٤٦ •

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٤٦ •